Distribution: Restricted EB 2004/83/R.26/Rev.1 2 December 2004
Original: English البند 11(ج)(iv) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1–2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

جمهورية فييت نام الاشتراكية

من أجل

البرنامج اللامركزي للحد من الفقر الريفي في محافظتي ها غيانغ وكوانغ بنه

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج – ها غيانغ iv

خريطة منطقة البرنامج – كوانغ بنه v

موجز التمويل vi

موجز البرنامج vii

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع فييت نام 2

الجزء الثاني – البرنامج 4

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 4

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 5

جيم – عناصر البرنامج 5

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 13

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 17

الذيول

الصفحة

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**التمويل السابق للصندوق في فييت نام**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**6**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دونغ فييتنامي
1.00 دولار أمريكي	=	15 570 دونغ فييتنامي
1.00 دونغ فييتنامي	=	0.00006423 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج – ها غيانغ

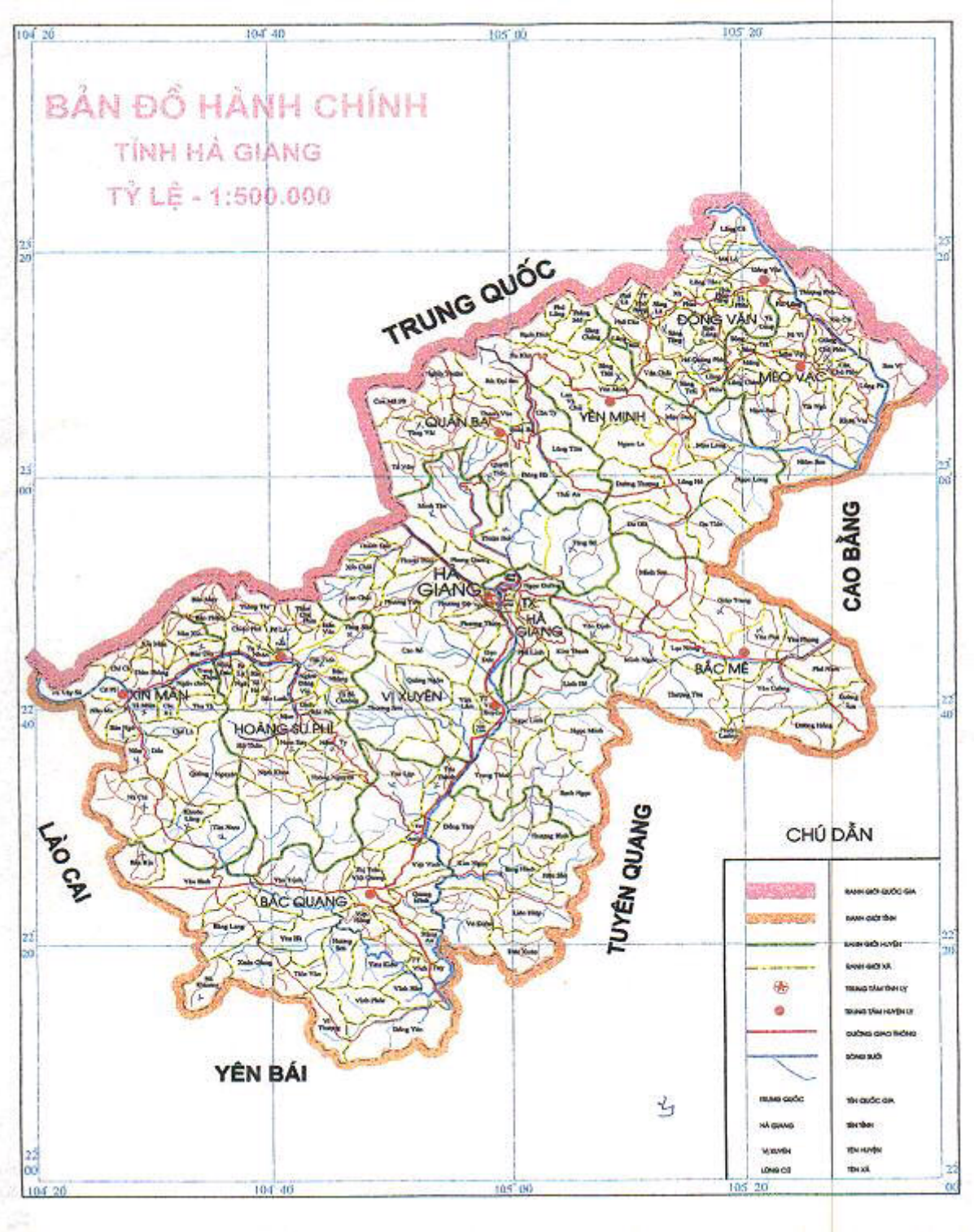

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة منطقة البرنامج – كوانغ بنه

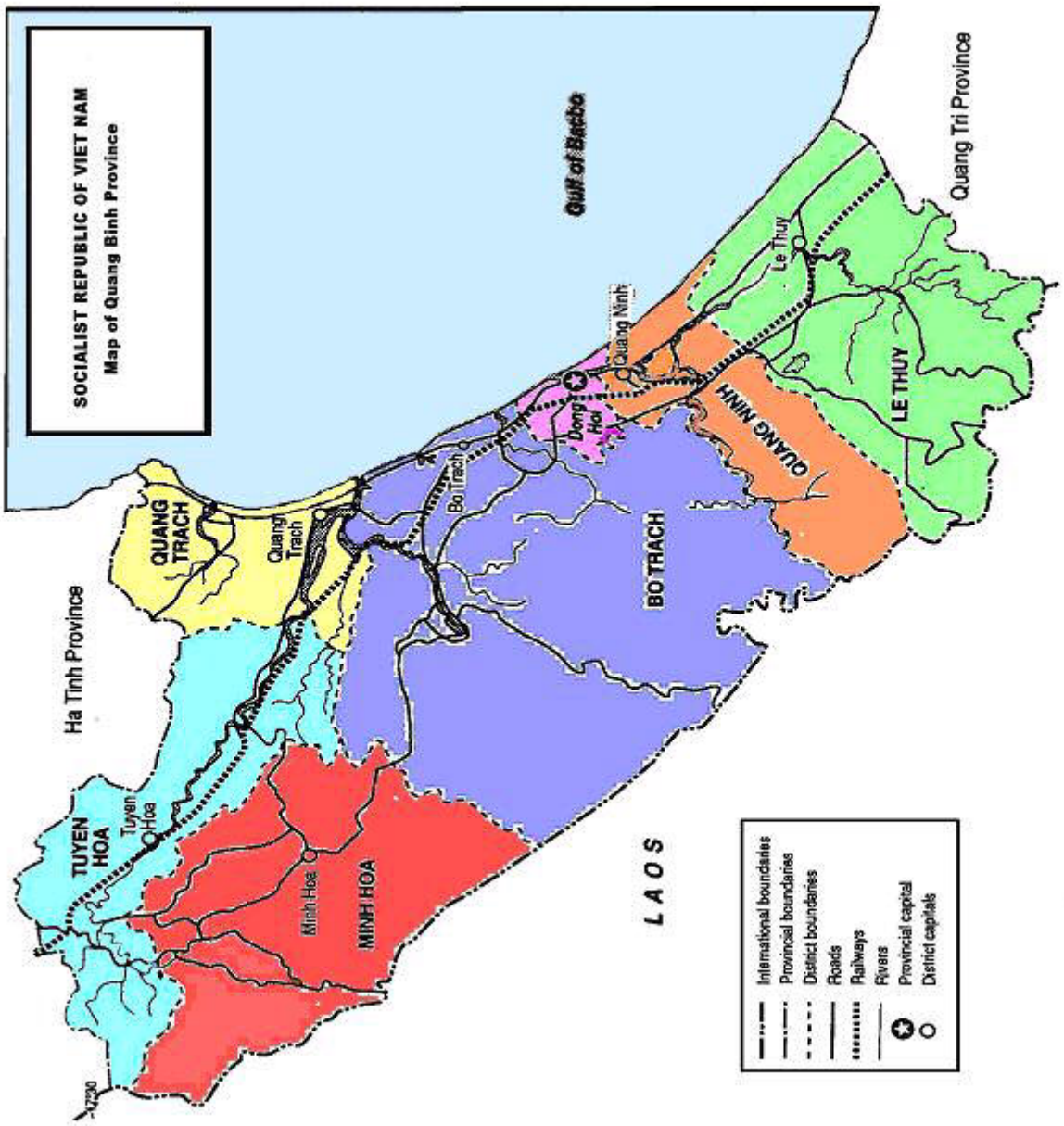

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية فييت نام الاشتراكية
البرنامج اللامركزي للحد من الفقر
في محافظتي ها غيانغ وكوانغ بنه

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية فييت نام الاشتراكية
الوكالة المنفذة:	وزارة التخطيط والاستثمار اللجنة الشعبية الإقليمية (ها غيانغ) اللجنة الشعبية الإقليمية (كوانغ بنه)
التكلفة الكلية للبرنامج:	37.78 مليون دولار أمريكي
قيمة التمويل الذي يقدمه الصندوق:	**قرض:** 16.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 24.12 مليون دولار أمريكي)
	منحة: 000 430 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 631 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما فيها فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
مساهمة المقترض:	6.05 مليون دولار أمريكي 5.26 مليون دولار أمريكي (حصيلة مبادلة الدين مع حكومة النرويج)
مساهمة المستفيدين:	2.72 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

حالةُ الفقرِ والمجموعةُ المستهدفة. من بين أسباب الفقر الرئيسية في محافظتَي ها غيانغ وكوانغ بِنه كلتيهما ما يلي: (i) عدم كفاية الموارد الإنتاجية بسبب صغر مساحات المزارع ورداءة نوعية التربة؛ (ii) محدودية القدرة على التوفير والقيود التي تعوق إمكانيات الحصول على قروض نظامية؛ (iii) محدودية مهارات الإنتاج والمعرفة به، مما يسفر عن انخفاض مستوى إنتاج الموارد المتاحة؛ (iv) محدودية الموارد الحرجية المتاحة في المرتفعات ومحدودية إمكانيات الوصول إليها؛ (v) محدودية الفرص المتاحة للعمل بأجر والحصول على وظيفة؛ (vi) محدودية الأنشطة المدرة للدخل خارج المزرعة ومحدودية إمكانيات تطوير أنشطة من هذا القبيل، لا سيما في المرتفعات؛ (vii) رداءة إمكانيات الوصول إلى الأسواق؛ (viii) رداءة تنمية البنى الأساسية القروية؛ (ix) الإفراط في التعرض للمخاطر المرتبطة بالأمراض، والولادات غير المرغوب فيها، وفشل المحاصيل، ونفوق المواشي، والكوارث الطبيعية؛ (x) وفي بعض أنحاء منطقة البرنامج – تدهور البيئة. وفي مناطق المرتفعات توجد مشاكل إضافية تتمثل في العزلة الطبيعية، التي تحد من التعامل مع العالم الخارجي، والعزلة الاجتماعية، التي تزداد تفاقماً باختلاف اللغات والثقافات بين المجموعات الإثنية. الفقراء لا يعرفون إلا القليل عن حقوقهم. وإمكانيات وصولهم إلى الإجراءات القانونية، التي هي من حقهم، ضعيفة. العوامل المذكورة أعلاه تتضافر فتجعل الأسر الفقيرة بوجه خاص عُرضةً للمشاقِّ الموسمية، والهزات التي تصيب أُسَراً بعينها، والأزمات التي تصيب المجتمع المحلي بأَسْره.

تتألف المجموعة المستهدفة من أفقر الأسر والنساء في 93 كميونة مُعرَّفة بأنها أفقر الكميونات في تسع مقاطعات ريفية من محافظتَي ها غيانغ وكوانغ بِنه. وتضم الكميونات الثلاث والتسعون 841 قرية و69.000 أسرة منها 29% أسر فقيرة رسميا. وستصنَّف المجموعة المستهدفة أساساً بأنها أُسَر الجوع والفقر في 45 كميونة يشملها المشروع. ومعظم هذه الأسر تنتمي إلى أقليات إثنية. والنساء مجموعة مستهدفة هامة نظراً إلى كونهن في مركز محروم من حيث تمثيلهن في هيكل السلطة، وعبء العمل الذي يتحملنه، وإمكانيات حصولهن على الموارد.

أنشطة البرنامج التي تفيد المجموعة المستهدفة. يضم البرنامج عدداً من الآليات المحددة لضمان كون الأنشطة تستهدف أفقر الأسر والنساء، وكون هؤلاء المستهدفين يستطيعون المشاركة. ومن بين هذه الأنشطة: (i) اختيار الكميونات التي توجد فيها أعلى نسب الفقر؛ (ii) تقسيم موارد البرنامج على القرى باستخدام معايير مرجَّحة لصالح القرى الأشد فقراً؛ (iii) إعطاء الأسر الفقيرة أفضلية في إتاحة فرص الحصول على القروض والتدريب وتوريد المدخلات؛ (iv) إعطاء الأسر الفقيرة أفضلية في إتاحة فرص الحصول على العمل بأجر، لا سيما في تطوير البنى الأساسية؛ (v) تصميم أنشطة البرنامج وبرامج الدعم بحيث تكون أكثر جاذبية للأسر الفقيرة؛ (vi) الاحتفاظ بجزء من ميزانية التنمية المحلية لتمويل أنشطة تحدِّدها النساء؛ (vii) ضمان تمثيل النساء تمثيلاً تاماً في عمليات تقدير الاحتياجات واتخاذ القرارات. وسيولى اعتبار محدَّد لبناء القدرات ونشر المعلومات لضمان مشاركة الفقراء في البرنامج. ومن بين الفوائد المحددة ما يلي: (i) تحسين الأمن الغذائي ومستويات المعيشة للأسر الأشد فقراً؛ (ii) تطوير مؤسسات شعبية قوية تكون أكثر قدرة على إدارة الموارد المجتمعية وأكثر تأهيلاً للعمل في عملية التنمية؛ (iii) إضفاء الطابع المؤسسي على نهج التنمية اللامركزية؛ (iv) تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة؛ (v) تحسين البنى الأساسية على

مستوى القرية؛ (vi) تحسين إدارة الموارد الطبيعية. ومن شأن دمج الأنشطة والفوائد في نهج برنامجي أن يوفر نموذجاً للتنمية المدفوعة من المجتمع المحلي على مستوىً عالٍ من اللامركزية، يكون قابلاً للتكرار، مما يساعد في وضع تشريع الحكومة الهادف إلى "تطبيق الديموقراطية في القاعدة الشعبية" موضع التنفيذ[1].

مشاركة المستفيدين. يقدَّر أن أكثر من 50% من مجموع أموال البرنامج تحت السيطرة المباشرة للمجتمعات المحلية المستهدفة. وقد تحققت هذه المرونة بإنشاء ميزانيات التنمية المحلية، التي تكون تحت السيطرة المباشرة للمجتمعات المحلية، وصندوق التنمية الاحتياطي، الذي سيتقرَّر استخدامه أثناء استعراض البرنامج في منتصف المدة. وسيتم تنفيذ عمليات تنفيذ تشاركية على مستوى عالٍ من اللامركزية، تؤكد المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والمساءلة، وتشرك ممثلي المجتمعات المستهدفة في آليات الرصد والتغذية المرتجعة في البرنامج.

[1] المرسوم رقم 29، "تنظيم ممارسة الديمقراطية في الكميونات".

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى
جمهورية فييت نام الاشتراكية
من أجل
البرنامج اللامركزي للحد من الفقر الريفي في محافظتَي ها غيانغ وكوانغ بِنه

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية تشمل قرضا بما قيمته 16.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 12 24 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قيمتها 000 430 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 631 دولار أمريكي تقريبا)، للمساعدة في تمويل البرنامج اللامركزي للحد من الفقر في محافظتَي ها غيانغ وكوانغ بنه. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى إدارة القرض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تمتد جمهورية فييت نام الاشتراكية مسافة 1 650 كيلومتراً على طول الساحل الشرقي لشبه جزيرة الهند الصينية، ويبلغ مجموع مساحتها 331 689 كيلومتراً مربعاً، بما في ذلك دلتا نهرين كبيرين – دلتا النهر الأحمر في الشمال، ودلتا نهر ميكونغ في الجنوب – يتركز فيهما نحو 75% من سكان الريف. وقدر مجموع سكان فييت نام في عام 2002 بنحو 80.5 مليون نسمة؛ وانخفض المعدل السنوي لنمو السكان من 3.1% في الفترة 1960–1970 إلى معدله الحالي البالغ 1.2%، أي أقل من النصف، وما زال النمو بطيئاً. ومعظم مساحة البلاد أرض جبلية ولا تتجاوز مساحة المنطقة المزروعة منها 21% من مساحة اليابسة. وما بين سنة 1992 وسنة 1997 ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ثابتاً فوق 8% في السنة. وبلغ متوسطه 7.1% خلال السنتين الماضيتين، ومن المتوقع أن يظل معدله يتراوح بين 7% و8% طيلة العقد القادم. والمجتمع الفييتنامي مجتمع زراعي في معظمه: إذ يعمل 65% من اليد العاملة في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك. ويعادل الإنتاج الزراعي 22% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، ويساهم بـــ 25% من قيمة مجموع الصادرات. وعلى الرغم من أن حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت باستمرار عما كانت عليه في عام 1991 حين بلغت أكثر من 40%، كان نموها قوياً إذ بلغ متوسطه 4% في السنة خلال العقد

[1] لمزيد من المعلومات، انظر الذيل الأول.

[2] يبلغ ناتج الصناعة والبناء 40% وتشكل الخدمات نسبة الـــ 38% الباقية.

الماضي. وأخذت زيادات الإنتاج بالتناقص، إذ بلغ متوسط مساحة الأرض الصالحة للزراعة 0.13 هكتار للفرد، وهذا يجعل مساحة الأرض المتاحة للفرد من أقل نظيراتها في العالم أجمع.

2 - وتبين الدراسات الاستقصائية لمستويات المعيشة في فييت نام والدراسة الاستقصائية المتعددة الأغراض للأسر أن نسبة مجموع الفقر قد انخفضت من 70% في عام 1990 إلى 29% في عام 2002. وقد تمكنت فييت نام من تخفيض نسبة الفقر إلى النصف قبل 11 سنة من الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام 2015. لكنها تظل بلداً فقيراً يبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي فيه 468 دولاراً أمريكياً للفرد في السنة، وهي تأتي في المرتبة الـ 109 من مجموع 175 بلداً مدرجاً في مؤشر التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسب تقديرات عام 2003. ومازال التقدم المحرز في الحد من الفقر هشاً، وحدث انتقالٌ طفيفٌ في تعريف الفقر كان له أثرٌ كبير في معدل الفقر. فالغالبية، التي هي قريبةٌ من الفقر، عرضةٌ للهزات التي تسببها أحداثٌ كوقوعِ مرض في الأسرة أو وقوع أحداث مناخية ضارة. وتوجد تنوعاتٌ إقليمية كبيرة في توزيع الفقر واختلافٌ متزايد في الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، التي يقيم فيها أكثر من 90% من جميع الأسر الفقيرة. ونسبة الفقر عالية بصورة خاصة بين الأقليات الإثنية؛ فبينما تشكل هذه الأقليات 14% من مجموع سكان البلد، تبلغ نسبة أبنائها 29% من الفقراء.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3 - منذ عام 1993، قدم الصندوق خمسة قروض[3] إلى حكومة فييت نام بشروط تيسيرية للغاية، يبلغ مجموعها 80.7 مليون دولار أمريكي، تفيد بصورة مباشرة 1.4 مليون نسمة. ومما يُذكَر أن جميع المشروعات، بدءاً بأول مشروع يدعمه الصندوق في فييت نام، وقد بنى على نهج تشاركية طُوِّرَت في مبادرة للوكالة السويدية للتنمية الدولية، ابتكرت نُهُجاً مدفوعةً بالعملية إلى حدٍّ كبير، تؤول بموجبها السلطة تدريجياً إلى المستوى المحلي. وقد استدعى النجاح في تنفيذ النُّهُج التشاركية والإدارة اللامركزية للمشروعات توكيداً كبيراً على بناء قدرات مؤسسات القاعدة الشعبية والهياكل الحكومية. وشجعت هذه المشروعات على مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات الرسمية، واستُخدِمَت أموال التنمية المجتمعية على وجه التحديد لتلبية احتياجات حددتها النساء. ومع أن جهات مانحة أخرى نقلت أوجه نجاح المشروعات وكررتها في البلد، كان نقلها إلى السياسات والبرامج الوطنية محدوداً، واستدعت الحاجة إدراج آليات محددة لتسهيل ذلك الربط. ويجري الآن تطوير الدروس المستفادة لتصبح تحرُّكاً نحو استراتيجية أكثر عمليةً لضمان أثرٍ عقدٍ من الارتباط.

جيم- استراتيجية الصندوق في تعاونه مع فييت نام

4 - **سياسة فييت نام لاستئصال الفقر.** كان تخفيف حدة الفقر غايةً مركزية للحكومة منذ توحيد البلد وواحداً من الأهداف الرئيسية لإصلاحات *دوا موا* التي بدأت في عام 1986. وتأكد التزام الحكومة القوي من جديد في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2001–2010) والخطة الخمسية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (2001–2005).

[3] مشروع الإدارة التشاركية للموارد في توين كوانغ؛ مشروع حفظ الموارد الزراعية وتنميتها في كوانغ بِنه؛ ومشروع النهوض بالأقليات الإثنية في ها غيانغ؛ ومشروع التنمية الريفية في ها تِنه؛ ومشروع تنويع مصادر الدخل الريفي في توين كوانغ.

بالإضافة إلى ذلك، تترجم الاستراتيجية الشاملة للنمو والحد من الفقر،[4] التي أُقِرَّت في مايو/أيار 2002، استراتيجية التنمية إلى تدابير ملموسة. فالحكومة ملتزمة باللامركزية، كما تجلى ذلك في المرسوم رقم 29، الذي نُقِّحَ في عام 2003 بوصفه المرسوم رقم 79 بعنوان "تنظيم ممارسة الديمقراطية في الكميونات". وأخيراً، تقوم الحكومة بتنفيذ عدد من البرامج توفر دعماً للفئات السكانية المستضعفة في مجالات البنى الأساسية (البرنامج رقم 135) ودعم الشؤون الاجتماعية وأسباب المعيشة (البرنامج 133) للكميونات والقرى الساحلية والأقليات الإثنية.

5 - **أنشطةُ استئصالِ الفقر التي تقوم بها الجهاتُ المانحة الأخرى.** نجحت حكومة فييت نام، بالتزامها بالحد من الفقر وبالإصلاح الاقتصادي، في اجتذاب مساعدة إنمائية خارجية. فالمشروعات الجارية الممولة من جهات مانحة وفَّرت خبرةً في التنفيذ وأوجُهَ تكامُلٍ في منطقة البرنامج. وكان من بين هذه المشروعات في محافظة ها غيانغ ما يلي: (i) برنامج تخفيف حدة الفقر في محافظة ها غيانغ 2003-2008، الذي مولته الوكالة السويدية للتنمية الدولية؛ (ii) برنامج ما بعد الحصاد في الشمال، الذي مولته الوكالة الدانمركية للمساعدة الإنمائية الدولية؛ (iii) مشروع التنمية المجتمعية في كوان با، الذي مولته كاريتاس؛ (iv) البرامج التي مولتها منظمة آكشن أيد. وفي محافظة كوانغ بِنه، كان من بين المشروعات: (i) مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في وسط فييت نام، الذي مولته الوكالة الألمانية للتعاون التقني؛ (ii) مشروع تحسين أسباب المعيشة في الأقاليم الوسطى، الذي موله مصرف التنمية الآسيوي؛ (iii) المشروع المقترح تمويله من مؤسسة التسليف الألمانية للإعمار في المنطقة العازلة المحيطة بحديقة فونغنا كي بانغ الوطنية؛ (iv) برنامج الائتمان الصغير الذي مولته منظمة التنمية الهولندية؛ (v) برنامج الائتمان الصغير الذي مولته المنظمة المسيحية المشتركة بين الكنائس للتعاون الإنمائي، وهي منظمة هولندية غير حكومية. وتوجد ثروة من الخبرات في التنمية التشاركية يمكن للمشاركين أن يستخدموها لتشجيع اعتماد هذه النُّهُجِ على صعيد المحافظات.

6 - **استراتيجية الصندوق في فييت نام.** تعمل استراتيجية الصندوق في فييت نام على تحقيق الأهداف الواردة في *الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006* واستراتيجيته الإقليمية لإقليم آسيا والمحيط الهادئ، وهي: بيئة سياسة مواتية للفقراء وتخصيص قدر أكبر من الموارد للفقراء الذين يعيشون في مناطق مهمشة بإمكانيات زراعية محدودة وإمكانيات محدودة للوصول إلى الأسواق، بخاصة النساء. وبنى برنامج الصندوق القطري على حافظته الجارية فيقوم بتطوير نهج عملي يؤكد فيه الدور التحفيزي بإقامة شراكات. وسيُستخدَم تقدير أداء القطاع الريفي في نظام تخصيص الموارد بناءً على الأداء كأداة لحوار منهجي شفاف مع الحكومة والجهات المانحة. وتؤكد استراتيجية الصندوق القُطرية ووثيقة الفرص الاستراتيجية الحاجة إلى تطوير واختبار نهج ابتكارية للحد من الفقر يمكن أن تقوم الحكومة والجهات المانحة الأخرى بتكرارها وتوسيع نطاقها، ويمكن أن تكون تحفيزية في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر وللنمو. وسيسهم برنامج الصندوق القطري في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر وللنمو بالوسائل التالية: (i) التنفيذ العملي للتشريع الحكومي بشأن "تطبيق الديمقراطية في القاعدة الشعبية"؛ (ii) تشجيع النمو الاقتصادي المستدام مع تشجيع التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية؛ (iii) تشجيع التنمية البشرية وتخفيض التفاوت؛ (iv) توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية والسلامة للفقراء؛ (v) إقامة منظومة مؤشرات اقتصادية واجتماعية نوعية وكمية لرصد أداء الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر وللنمو وتقييمها.

[4] نسخة فييت نام من وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

الأساس المنطقي للبرنامج

7 - يهدف البرنامج اللامركزي للحد من الفقر الريفي إلى التنفيذ العملي لرؤية الحكومة في التمكين المجتمعي واللامركزية بتوليد نماذج عملية قابلة للتكرار. ويقوم البرنامج اللامركزي للحد من الفقر بتوطيد الدروس المستفادة من مشروعين سابقين مولهما الصندوق في محافظتَي كوانغ بِنه وها غيانغ. فهو يسد الفجوة القائمة بين السياسة العامة على الصعيد الوطني واللامركزية على الصعيد الإقليمي من خلال تسليط الضوء على المعوقات والأولويات المحلية الخاصة بكل إقليم بعينه؛ خيارات إنمائية ممكنة وتنفيذ منهجيات؛ نظم سياسة ملائمة وبدائل مؤسسية على الصعيد الوطني لنشر النهج اللامركزية على نطاق أوسع.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

8 - يشمل هذا البرنامج محافظتين لديهما توجُّهٌ سياسي مشترك وأهداف استراتيجية مشتركة، بينما تحتفظان بتصميم يتناول على وجه التحديد أولويات إنمائية وترتيبات مؤسسية لكل محافظة على حدة. ففي ها غيانغ سيشمل المشروع خمساً من المقاطعات الريفية العشر في المحافظة: منها ثلاث مقاطعات في المنطقة الأولى ومقاطعتان في المنطقة الثانية. وستغطى في هذه المقاطعات الخمس 45 كميونة وقرية يبلغ معدل الفقر الإجمالي فيها 29.3 في المائة. ومعظم الأسر الفقيرة ينقصها الأمن الغذائي وتعاني بوجه عام عجزاً غذائياً لفترات تتراوح بين 4 و5 أشهر في السنة. وهذه الفترات مشتركة بوجه خاص بين أقليتي هيمونغ وجاو الإثنيَتين، اللتين تعتمدان بصورة رئيسية على إنتاج المحاصيل الجبلية، مع محدودية وصولهما إلى حقول الأرز. وفي كوانغ بنه، سيغطي البرنامج أربعاً من المقاطعات الريفية الست التي تضمها المحافظة. وسيشمل في هذه المقاطعات الأربع 48 كميونة وقرية يزيد معدل الفقر الإجمالي فيها على 29.5 في المائة. ويبلغ متوسط معدلات الفقر في الكميونات والقرى الجبلية من هذه المقاطعات 37%، وهو بذلك أعلى منه في الكميونات والقرى الساحلية والواقعة في الأراضي المنخفضة على شواطئ الأنهار، إذ يتراوح بين 24 و25%. ومعظم الأسر الفقيرة ينقصها الأمن الغذائي، وتمر بها كلها فترات عجز غذائي تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر في السنة. والمجموعة المستهدفة بصورة رئيسية في المحافظتين كلتيهما هي الأسر المصنفة رسميا بأنها أسر فقيرة في الكميونات والقرى المختارة. واستهدفت الأقليات الإثنية والنساء بسبب ما تعانيه المجموعة من حرمان فيما يتعلق بتمثيل الأسر واتخاذ المجتمعات المحلية للقرارات، وثقل عبء العمل الذي تتحمله المرأة وعدم كفاية إمكانيات وصولها إلى الموارد.

9 - للبرنامج استراتيجيةُ استهدافٍ منسقة لضمان إيصال الموارد إلى المجموعة المستهدفة أساساً. وتشمل هذه الاستراتيجية: (i) اختيار الكميونات والقرى التي تكون فيها أعلى نسبة للفقر؛ (ii) توزيع موارد البرنامج داخل الكميونة أو القرية باستخدام معايير مواتية للقرى الأشد فقراً؛ (iii) تثليث البيانات التي يولدها المجتمع المحلي في الكميونة أو القرية باستخدام تحديد مراتب الثراء بصورة تشاركية بحسب بيانات وزارة العمل والمعوقين والشؤون الاجتماعية؛ (iv) أفضلية الوصول إلى الائتمان، والتدريب، وفرص توريد المدخلات، وفرص العمل بأجرٍ للأُسر الفقيرة؛ (v) تعيين احتياجات الفقراء والنساء والأقليات الإثنية وترتيب أولوياتها بإجراء تقديرات ريفية تشاركية على أساس التمايز بين

الجنسين والفقر؛ (vi) التركيز على تدخلات الاستثمار القليلة الخطورة والجذابة للأسر الفقيرة؛ (vii) عمليات تنفيذ تشاركي لامركزي تؤكد مبادئ الشفافية والمساءلة؛ (viii) إشراك ممثلين للمجموعات المستهدفة في آليات الرصد والبيانات المرتجعة؛ (ix) الاحتفاظ بنسبة من تمويل ميزانية التنمية المحلية لأنشطة تعيِّنها النساء؛ (x) تمثيل النساء تمثيلا كاملا في عمليات اتخاذ القرارات؛ (xi) تخصيص ما لا يقل عن 30% من مقاعد التدريب للنساء والفقراء. وسوف يسهل البرنامج زيادة مشاركة الأقليات الإثنية والفائدة التي تعود عليها، من خلال استراتيجية إعلامية ملائمة، وتمثيل معزز، وتعيين الاحتياجات وترتيب أولوياتها، ورفع وعي الموظفين.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

10 - غاية البرنامج هي تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر الأشد فقراً في محافظتي ها غيانغ وكوانغ بِنه، مع التوكيد بوجه خاص على استخدام نهج للتنمية على مستوىً عالٍ من اللامركزية ومدفوعة من المجتمع المحلي للتنفيذ العملي لتشريع الحكومة بشأن "تطبيق الديمقراطية في القاعدة الشعبية". ويمكن تحقيق ذلك بما يلي: (i) تعزيز قدرات السكان المحليين ليصبحوا أصحاب مصلحة نشطين في إدارة المؤسسات على مستوى الكميونة والقرية؛ (ii) زيادة إنتاجية ودخل الأسر الفقيرة والأقليات الإثنية والنساء، وتحسين الأمن الغذائي لهذه الأسر؛ (iii) تعزيز عملية اللامركزية الجارية مع التوكيد على البنى الأساسية القروية؛ (iv) إقامة هياكل إدارة لا مركزية للبرنامج وخدمات إنجاز تستجيب لأولويات المجموعة المستهدفة؛ (v) تطوير قدرات محلية لسد الفجوة القائمة بين السياسات على المستوى الوطني ومبادرات التنفيذ الإقليمي بشأن اللامركزية.

جيم – عناصر البرنامج

11 - **بناء القدرات على التنمية اللامركزية (5.55 مليون دولار أمريكي أو 15% من التكلفة الأساسية):** وحدة إدارة البرنامج في الكميونة هي المسؤولة عن رصد الأنشطة على مستوى الكميونة والقرية وتنفيذها ورصدها والإشراف عليها وتقديم التقارير عنها. والمؤسسات المنشأة على مستوى القرية والمسماة مجموعات الإدارة القروية ومجالس التسيير الذاتي في كوانغ بِنه هي المسؤولة عن تحديد أولوية الاحتياجات الإنمائية، وتمثيل مصالح القرى على مستوى الكميونة، وتنفيذ أنشطة البرنامج. وتوزع أنشطة التنفيذ على مستوى الكميونة على فترة ثلاث سنوات؛ وسيكون بناء القدرات هو محور التركيز الرئيسي في السنة الأولى من سنوات التنفيذ. وسيستند بناء القدرات على الاحتياجات التي تعيَّن على مستوى الكميونة والقرية، ويمكن أن تشمل التدريب على المهارات الإدارية، والتخطيط التشاركي وتشغيل البنى الأساسية وصيانتها. وستمول هذه الأنشطة من ميزانية التنمية المحلية، التي يخصص منها: (i) 30% للأنشطة التي تنفذ على مستوى الكميونة؛ (ii) 30% للأنشطة التي تستهدف النساء والأطفال على وجه التحديد؛ (iii) 40% الباقية للأنشطة التي تنفذ على مستوى القرية. ولصيانة المشاركة المنصفة، تنشر المعلومات المتعلقة بلوائح الحكومة ذات الصلة، وعمليات البرنامج وأنشطته، وحقوق المستفيدين ومسؤولياتهم، في جميع كميونات المشروع وقراه بلغات الأقليات الإثنية، عند الاقتضاء.

12 - سيقوم **بناء القدرات لتطوير السياسة المحلية والبرنامج المحلي**، بوصفه عنصراً فرعياً، بدعم الملكية المحلية لاستراتيجية التنمية اللامركزية. وسيقدم الصندوق تمويلاً من المنح القُطرية لتعزيز البرنامج اللامركزي للحد من الفقر

في تشجيع عملية حوار السياسات الشامل، التي تجرى بقيادة المحافظة إلى ما يلي: (i) اختيار متخذي القرارات الرئيسيين على مستويات المحافظة والمقاطعة والكميونة والقرية؛ (ii) بناء قدرات المؤسسات المحلية على أن تتحرك إلى ما وراء تقديم الدعم للتنفيذ، وتصبح صانعة نشطة للقرارات؛ (iii) تطوير مجموعات مناقشة، وندوات لتبادل المعلومات ومنابر أخرى للاتصال ونشر الأفكار والخبرات؛ (iv) إتاحة فرص لنشر مواضيع السياسات والبرامج وأولوياتها المطورة محليا؛ (v) إيجاد سطح بيني للسياسة العامة بين المستويين الإقليمي والوطني. وسيكون مكتب الارتباط الميداني الذي يدعمه الصندوق، ويهدف إلى العمل في حوار السياسات وتوسيع نطاق الخبرة البرنامجية، محور الأنشطة التي تنفذ على الصعيد الوطني.

13 - **دعم الإنتاج (10.24 مليون دولار أمريكي أو 28% من التكلفة الأساسية):** سيعتمد البرنامج نهج تنفيذٍ متكاملاً بواسطة ما يلي: (i) تنمية الخدمات المالية الريفية لتعويض إمكانية فقدان قاعدة الموارد الأسرية؛ (ii) تحسين أنشطة المعيشة الأساسية المتصلة بالزراعة والحراجة وتربية المواشي والأحياء المائية؛ (iii) تحسين إمكانيات الوصول إلى البنى الأساسية للأسواق ومعلومات السوق الحرجة، لتمكين المزارعين من المغامرة بزراعة المحاصيل التي تعطي غلالاً أحسن؛ (iv) مساعدة الأسر على تنويع قواعد دخولها باستطلاع فرص إنشاء مؤسسات صغيرة لرفع مستوى مهارات الشباب. وبعد توليد طلب على الأسر المشاركة، سيمضي التنفيذ قدماً على مراحل ثلاث متتابعة من التدخلات على مستوى الأسرة: (i) اختيار الأنشطة التي تنفذ على مستوى الكميونة والقرية وتخطيطها؛ (ii) إظهار الإمكانيات؛ (iii) توسيع النطاق بناءً على الخبرة وإمكانيات التسويق.

14 - ستصل الخدمات المالية الريفية إلى المجموعة المستهدفة عن طريق: (i) مجموعات التسليف والتوفير، والمؤسسات ذاتية الإدارة التي تشكلها الأسر الفقيرة لإتاحة فرص للتوفير وقروض للأعضاء لتمويل بدء أو تطوير أنشطة مدرة للدخل؛ (ii) بناء قدرات أعضاء مجموعات التوفير والتسليف، وبنك فييت نام للسياسة الاجتماعية ومنظمات أخرى لتقديم خدمات مالية وغير مالية لأعضاء مجموعات التوفير والتسليف، ولتشكيل هذه المجموعات وتدريبها ورصدها والإشراف عليها؛ (iii) تعزيز المؤسسات وحوار السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني مع بنك فييت نام للسياسة الاجتماعية لإدخال أفضل الممارسات في التمويل الريفي، كما ورد بالتفصيل في سياسة الصندوق المالية الريفية. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج مشروعات تسليف عيني للقرى النائية تؤدي الصعوبات السَّوقية فيها إلى زيادة تكاليف المعاملات إلى حد يجعلها غير مستدامة.

15 - فيما يتعلق بأنشطة توفير أسباب المعيشة، سيدعم البرنامج تطوير نُظُم الزراعة بإدخال تحسينات على أنواع بذور الذرة المحلية، وبذور الأرز وفول الصويا عالية الغلة، بما في ذلك إنشاء بنوك بذار في الكميونات. وسيشجع زراعة أشجار الفاكهة في الأراضي المتدهورة، وقطع الأرض العائلية الحدية بإنشاء بساتين "الشجرة الأم" الاستنساخية، وإنتاج فسائل أشجار الفاكهة في تجارب تجرى في المزارع، وإنشاء مشاتل في الكميونات وتوفير البذور للأسر المستهدفة. وستشجع الحراجة الزراعية، والتحريج، وإدارة الحراج إدارة مجتمعية، باستخدام الحراجة والحراجة الزراعية المفضلة ثقافياً. وفي كوانغ بِنه، سيدعم البرنامج تخصيص أراضٍ زراعية، وأراضٍ ساحلية رملية، وأراضي غابات غير مستغلة أو متدهورة لأُسَرٍ فقيرة بإصدار "كتب حمراء" باسم الزوج والزوجة معاً.

16 - لتنمية الثروة الحيوانية، سيدعم البرنامج تحسين السلالات بتوزيع ذكور البقر والجاموس والماعز ذات النوعية الجيدة على أسر مختارة. وسينشئ نُظُماً لتداول الحيوانات والمدفوعات مقابل خدمة الثيران. وسيدعم أيضاً إيجاد أسر متخصصة في تربية الخنازير في كميونات مختارة لزيادة إنتاج الخنازير الصغيرة ذات النوعية الجيدة. وستُدعَم تربية الدواجن والبط في حدائق البيوت بتوفير فراخ صغيرة وتكنولوجيا منخفضة الكلفة للتفريخ وتحسين نسب بقاء الفراخ أحياءً. وسيولى اعتبار خاص لزيادة انتشار الأمراض الحيوانية، لا سيما في المناطق النائية، بتعيين عمال بيطرة في جميع الكميونات التي يشملها البرنامج لتنمية خدمات الصحة البيطرية. وستربط أنشطة البيان العملي التي تقدمها خدمات الدعم، كتطوير المراعي وتحضير الأعلاف، بأنشطة تنمية الثروة الحيوانية. وفي تربية الأحياء المائية، سيُرفع مستوى المراكز الإقليمية لفراخ الأسماك بغية زيادة إنتاج الأسماك المتاحة للصيد وفراخ السمك كماً ونوعاً. وفي كوانغ بِنه ستُشجَّع الإدارة المجتمعية لمصائد الأسماك المنشأة على طول الأنهار والمناطق الساحلية.

17 - سيتناول تطوير الأسواق القيود التي تخضع لها الأسر المشاركة بإجراء دراسة تسويق دقيقة لمنطقة المشروع، وبناء أسواق في المدن المجاورة ونشر معلومات عن المحاصيل التي توجد لها إمكانيات جيدة في المنطقة. وستوفر نشرات معلومات سوقية منخفضة الكلفة معلومات عن الطلب على هذه المحاصيل وأسعارها وممارسات زراعتها. ويمكن بناء أسواق في الكميونات بموجب **عنصر تطوير البنى الأساسية الصغيرة الحجم**.

18 - لتطوير المؤسسات الصغيرة في ها غيانغ، سيُشجَّع "نهج الحاضنة التجارية"، حيث تُنشأ المؤسسات التجارية ويمكن تكرار الأعمال التي يملكها الأعضاء إذا نجحت. وفي كوانغ بِنه، بدأت دائرة الصناعة أنشطة تجريبية تتصل بنسيج الخيزران والروطان، وحفر الخشب، وإنتاج معكرونة الأرز، وصلصة السمك. وسهلت إمكانيات الوصول السهل إلى الأسواق استخدام هذه الأنشطة. وسيركز البرنامج في كوانغ بِنه على تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة المنشأة خارج المزرعة، مما يزيد القيمة المضافة للمنتجات الزراعية على مستوى الأسرة. وسيوفر عنصر فرعي للتدريب المهني منحاً دراسية لشباب من الأسر الفقيرة في مناطق المرتفعات النائية، الذين لا يتمكنون من الحصول على تعليم يساعدهم على إيجاد وظيفة.

19 - **تطوير البنى الأساسية الصغيرة الحجم (14.70 مليون دولار أمريكي أو 40% من التكلفة الأساسية).** لإيجاد بيئة تنظيمية داعمة، ستحتاج اللجان الشعبية الإقليمية في كلتا المحافظتين إلى إصدار لوائح ومبادئ توجيهية ملائمة فيما يتعلق بالإدارة المالية، وأدوار المؤسسات، وتقييم المشروعات وإقرارها، والتصميم والتنفيذ، والموافقة النهائية والتصفية، ومسؤوليات العمليات والصيانة. وستكون وحدات إدارة المشروع في الكميونات هي المالكة المستثمرة في المشروعات التي نفذت في كميونات البرنامج البالغ عددها 93 كميونة، وتكون مسؤولة عن ميزانية تنمية البنى الأساسية القروية. وفي الكميونات الواقعة في الأراضي المنخفضة والساحلية من محافظة كوانغ بِنه، ستكون وحدة إدارة المشروع في الكميونة هي المالكة المستثمرة في البداية، لكن الملكية ستؤول تدريجياً إلى مجالس التسيير الذاتي على مستوى القرية. وستتلقى مجالس التسيير الذاتي ومجموعات الإدارة القروية مساعدة في تعيين أشغال البنى الأساسية ذات الأولوية، مستخدمة النُهُج التشاركية، مع تحديد أولويات النساء والرجال كلٍّ على حدة. وبعد إقرار خطط عمل البنى الأساسية القروية مباشرة، ستُنشأ مجموعات المستفيدين ولجان إدارة المشروعات. وفي كل كميونة ستكون 60% من القرى الأشد فقراً مؤهلة لمشروعات مصرف تنمية البنى الأساسية القروية. وسيعين استعراض منتصف المدة

أفضل الكميونات أداءً لينظر في إعطائها تمويلا إضافيا من صندوق احتياطي التنمية أثناء السنوات من 4 إلى 6 من سنوات المشروع.

20 - **إدارة البرنامج (5.14 مليون دولار أمريكي أو 14% من التكلفة الأساسية).** ستنشأ وحدة إدارة للبرنامج إقليمية على مستوى المحافظة، ووحدات إدارة للبرنامج في المقاطعات على مستوى المقاطعة ووحدات إدارة للبرنامج في الكميونات على مستوى الكميونة، في كل من محافظتَي ها غيانغ وكوانغ بِنه. وسيحول الجانب الأكبر من عمليات الصندوق بموجب النظام اللامركزي إلى وحدات إدارة المشروع في المقاطعات وفي الكميونات؛ وستكون وحدات الإدارة في المقاطعات مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والرصد. وسيمول البرنامج: المركبات؛ والمعدات؛ والمرتَّبات؛ وعلاوات المرتب؛ وعمليات وصيانة المركبات؛ وعلاوات السفر؛ والنفقات الإدارية والمكتبية؛ وتدريب الموظفين؛ وأنشطة تنسيق المشروعات؛ وأنشطة استعراض المشروعات لتعيين الدروس المستفادة وإشراك الحكومة والجهات المانحة الأخرى فيها؛ وإنشاء نظام رصد وتقييم يستند إلى نظام إدارة النتائج والأثر الذي وضعه الصندوق، وإلى مبادئ الصندوق التوجيهية للرصد والتقييم.

دال – التكاليف والتمويل

21 - يقدر مجموع تكاليف البرنامج على مدى فترة السنوات الست، بما في ذلك الطوارئ والضرائب والرسوم بمبلغ 38.78 مليون دولار أمريكي، تمثل 7% منه تكاليف بالعملات الأجنبية. ويبلغ مجموع تكاليف الاستثمارات 78% والتكاليف المتكررة 22% من مجموع التكلفة الأساسية، مقدرة بأسعار أغسطس/آب 2004. وأدرجت الطوارئ المادية بواقع 10% للأشغال المدنية، و5% لتكاليف التدريب والعمليات والصيانة. وتستند الطوارئ السعرية للتكاليف المحلية إلى نسبة التضخم المالية المحلي المتوقعة وهي تقدر بنسبة 5% على مدى فترة البرنامج وطولها ست سنوات. وبالنسبة إلى التكاليف بالعملات الأجنبية، تقدر الطوارئ بالاستناد إلى مؤشر قيمة الوحدة التصنيفية (G5). وفي تحويل التكاليف المحلية (المحددة بالدونغ الفييتنامي) إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي، استُخدِمَ نهج ثابت لمعادلات القوة الشرائية[5]. ويرد مجمل تكاليف البرنامج في الجدول الأول.

22 - والمرونة جانب رئيسي من جوانب البرنامج، مما يمكِّن إدارة المشروع من تلبية الطلبات التي تحددها المجتمعات المستهدفة. وفتح حسابات ميزانية التنمية المحلية لبناء القدرات ومصرف تنمية البنى الأساسية القروية بمبلغ 12.37 مليون دولار أمريكي أو33% من التكلفة الأساسية. ووضع مبلغ إضافي مقداره 1.17 مليون دولار أمريكي أو3% من التكلفة الأساسية في صندوق احتياطي للتنمية لإعادة تخصيصه لعناصر المشروع بعد استعراض منتصف المدة. وفي **عنصر دعم الإنتاج** يوجد اعتماد بمبلغ 000 700 دولار أمريكي من المنح المناظرة المقدمة إلى مجموعات التوفير والتسليف لاستخدامه في أنشطة يعينها المستفيدون بصورة مباشرة.

23 - الممولون المقترحون للبرنامج هم: الصندوق (62.2%)، وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية (15.6%) بالإضافة إلى حصة مقدارها 13.6% من حصيلة مبادلة دين مع حكومة النرويج، والمستفيدون (7%). وستمول

[5] يفترض هذا النهج أن قيمة الدونغ الفيتنامي ستنخفض تدريجياً على مدى حياة المشروع، بنسبة تتماشى مع الفرق المتوقع بين معدل التضخم الدولي ومعدل التضخم المحلي.

الحكومة 100% من جميع تكاليف شراء الأرض والمرتبات والعلاوات، و40% من تكاليف التشغيل (باستثناء تكاليف الصيانة المرتبطة بالبنى الأساسية القروية الصغيرة)، وعنصري الضرائب والرسوم المستحقة على جميع نفقات المشروع. وسيقدم المستفيدون مساهمات عينية متمثلة بالعمل في جميع استثمارات البنى الأساسية القروية الصغيرة الحجم، بما في ذلك جميع تكاليف الصيانة المرتبطة بهذه الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، سيقدم الصندوق تمويل المنح القطرية بواقع 000 631 دولار أمريكي **للعنصر الفرعي المعنون تطوير السياسة العامة والبرنامج**، تكملة **لبناء قدرات عنصر التنمية اللامركزية**. ووضعت الحكومة تحت تصرف البرنامج لأنشطة محددة مبلغ 5.27 مليون دولار أمريكي من حصيلة مبادلة الدين مع حكومة النرويج. ويرد موجز خطة التمويل في الجدول 2.

24 - سيُنظَرُ في الأنشطة التالية لتمويلها بأثر رجعي: (i) تعيين مساعدة تقنية لإرشاد تطوير الإطار التنظيمي اللازم لتنفيذ اللامركزية على الصعيد الإقليمي؛ (ii) تدريب ابتدائي لموظفي وحدة إدارة البرنامج الإقليمية، ووحدة إدارة البرنامج في المقاطعة؛ (iii) شراء معدات أساسية لوحدات إدارة البرنامج الإقليمية، ووحدات إدارة البرنامج في المقاطعات؛ (iv) تعيين وتدريب مديرين ماليين للبرنامج في السنة الأولى في المقاطعات؛ (v) تقدير احتياجات القرى في السنة الأولى من سنوات البرنامج، بحد أقصى مقداره 600 مليون دونغ فييت نامي (ما يعادل 000 385 دولار أمريكي) للقرية.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد الأجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – بناء القدرات لأغراض التنمية اللامركزية	4.737	0.213	4.949	4.0	13.0
1- بناء القدرات لتنمية السياسات والبرامج المحلية	0.582	0.018	0.600	3.0	2.0
المجموع الفرعي	**5.319**	**0.230**	**5.549**	**4.0**	**15.0**
باء – دعم الإنتاج	9.248	0.991	10.239	10.0	28.0
جيم – تطوير البنى الأساسية الصغيرة	14.355	0.348	14.702	2.0	40.0
دال – إدارة البرنامج	4.141	0.995	5.136	19.0	14.0
هاء – صندوق احتياطيات التنمية	1.173	0.030	1.203	3.0	3.0
مجموع التكاليف الأساسية	**34.235**	**2.594**	**36.830**	**7.0**	**100.0**
الطوارئ المادية	0.434	0.034	0.468	7.0	1.0
الطوارئ السعرية	1.418	0.068	1.486	5.0	4.0
التكاليف الكلية للبرنامج	**36.088**	**2.696**	**38.784**	**7.0**	**105.0**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		منحة الصندوق		الحكومة		حصيلة مبادلة الدين (مع حكومة النرويج)		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – بناء القدرات لأغراض التنمية اللامركزية	2.028	34.4			1.276	21.6	1.968	33.3	-	-	5.903	15.2	0.244	5.593	0.066
1– بناء القدرات لتنمية السياسات والبرامج المحلية			0.631	1.6											
المجموع الفرعي	**2.028**	**34.4**	**0.631**	**1.6**	**1.276**	**21.6**	**1.968**	**33.3**	**-**	**-**	**5.903**	**15.2**	**0.244**	**5.593**	**0.066**
باء – دعم الإنتاج	7.898	72.9			1.232	11.4	1.704	15.7	-	-	10.834	27.9	1.035	9.574	0.224
جيم – تطوير البنى الأساسية الصغيرة	11.865	77.1			0.330	2.1	0.501	3.3	2.697	17.5	15.393	39.7	0.363	15.009	0.021
دال – إدارة البرنامج	1.055	19.6			3.213	59.7	1.091	20.3	0.020	0.4	5.379	13.9	1.023	4.172	0.184
هاء – صندوق احتياطيات التنمية	1.275	100.0			-	-	-	-			1.275	3.3	0.032	1.243	-
إجمالي الصرف	**24.121**	**62.2**	**0.631**	**1.6**	**6.051**	**15.6**	**5.265**	**13.6**	**2.717**	**7.0**	**38.784**	**100.0**	**2.696**	**35.591**	**0.496**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

25 - ستورَّد السلع والخدمات وفقاً لمبادئ الصندوق التوجيهية للتوريد. وأساليب التوريد الأساسية التي تطبق هنا هي: (i) المناقصات التنافسية المحلية للمركبات، والمعدات، والمواد والخدمات الاستشارية التي تقدر تكلفتها بأكثر مما يعادل 10 000 دولار أمريكي، لكن تقل عن 100 000 دولار أمريكي، والأشغال المدنية التي تقدر تكلفتها بما يعادل مبلغ 20 000 دولار أمريكي أو أقل؛ (ii) إجراءات التسوُّق المحلية للمركبات والمعدات والمواد والخدمات الاستشارية التي يتوقع أن تكلف ما يعـــادل 10 000 دولار أمريكي أو أقل، والأعمال المدنية التي تقدر تكاليفها بما يعادل 20 000 دولار أمريكي أو أقل، بعد مقارنة العطاءات المدعوَّة من ثلاثة مورِّدين على الأقل؛ (iii) التعاقد المباشر بشأن تدريب متخصص أو دراسات متخصصة، ومساعدة تقنية محلية، وتكاليف تشغيل المكاتب. ولتوريد عقود تبلغ قيمتها 100 000 دولار أمريكي أو أكثر، لا سيما في السنة الأولى من سنوات البرنامج، تطبق المناقصات التنافسية الدولية.

26 - نظراً إلى أن التنفيذ سيتم في محافظتين مختلفتين بموجب اتفاقية تمويل وحيدة، سيُفتَح حسابان خاصان مستقلان لحصيلة القرض، حساب لكل مشروع فرعي. وستودع وديعة أولية مساوية لمصروفات القرض المتوقعة خلال الأشهر الستة الأولى من مدة التنفيذ، في الحسابين بناء على طلب كل وحدة إدارة مشروع إقليمية. وسيتم تجديد موارد الحساب الخاص في المستقبل بتقديم طلب سحب تقدمه وحدة إدارة البرنامج الإقليمية. وستفتح حسابات مشروع بالدونغ الفييت نامي على الصعيد الإقليمي وتديرها وحدة إدارة البرنامج الإقليمية لتمويل المدفوعات التي تدفع للمقاولين والموردين المحليين ووكالات التنفيذ المحلية. وستتدفق الأموال من الحساب الخاص كل ربع سنة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية المركزية لوزارة المالية، في هانوي، إلى حساب المشروع مقدَّماً، وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية الموافق عليهما. وستتدفق مساهمة الحكومة (بما في ذلك الأموال المرتبطة بمبادلة الدين) أيضاً إلى هذا الحساب. أما أموال ميزانيات التنمية المحلية على مستوى الكميونة فستوجهها لجنة إدارة المشروع الإقليمية مباشرة إلى حسابات لجان إدارة البرنامج في خزانات المقاطعات وفقاً لخطط العمل الموافق عليها. وستحتفظ كل وحدة إدارة برنامج إقليمية بمجموعة كاملة من الحسابات وفقاً لمتطلبات الصندوق ومعايير المحاسبة المقبولة دولياً. وسيكون قسم الحسابات في وحدة إدارة البرنامج الإقليمية مسؤولاً عن مراجعة حسابات الوكالات المنفذة بصورة دورية لضمان كونها متمشية مع المعايير المطلوبة. وستقوم مؤسسة مراجعة حسابات مستقلة، تختارها وحدة إدارة البرنامج الإقليمية بعطاء تنافسي، ويوافق عليها الصندوق والمؤسسة المتعاونة، بمراجعة حسابات البرنامج كل سنة. وسيقدم تقرير مراجعة الحسابات المصدق إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز أربعة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية.

واو – التنظيم والإدارة

27 - على الصعيد الوطني، ستتولى وزارة المالية، من خلال دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مسؤولية التنسيق بين الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة. وستحوَّل إدارة البرنامج وتنفيذه، بموجب نظام لا مركزي كامل، إلى الإدارات الإقليمية وشبه الإقليمية. فعلى الصعيد الإقليمي، ستكون اللجنة الشعبية الإقليمية في كل من ها غيانغ وكوانغ بِنه هي الوكالة المنفذة للمشروع الفرعي في إقليمها. وستُنشأ لجنة توجيهية إقليمية للبرنامج في كل محافظة لمساعدة اللجنة الشعبية الإقليمية ووحدة إدارة المشروع الإقليمية في تنفيذ المشروع الفرعي. وتشمل وظائف اللجنة التوجيهية الإقليمية للبرنامج صياغة السياسة العامة والتخطيط والتنسيق والإشراف ورصد أنشطة البرنامج. وستكون في يد لجنة

إدارة البرنامج الإقليمية الإدارة العامة للبرنامج وتنسيقه، ولن تكون معنية مباشرة بالتنفيذ اللامركزي. وفي محافظة كوانغ بِنه، سيُعيَّنُ المنسقون داخل الدوائر الفنية، بينما يُختار مقدمو الخدمات في ها غيانغ بالتنافس. وهنا يعقد اتفاق مكتوب مع مقدم الخدمات سواء أكان من القطاع العام أو القطاع الخاص يبين المخرجات والمدخلات والمواصفات والإجراءات والأحكام والشروط وشرطي الخروج والجزاء، والمسؤوليات وآليات الإنفاذ أو الامتثال، والتكاليف. وعلى صعيد المقاطعة، ستقوم وحدة إدارة البرنامج في المقاطعة بتسهيل تنفيذ أنشطة البرنامج، وتقدم الدعم التقني لوحدة إدارة البرنامج في المقاطعة على مستوى الكميونة، ولمجموعات الإدارة القروية ومجالس التسيير الذاتي على صعيد القرية.

28 - **الرصد والتقييم.** سيكون قسم الرصد والتقييم في كل وحدة إدارة برنامج إقليمية مسؤولاُ عن إقامة نظام للرصد والتقييم بالاستناد إلى إطار الصندوق لنظام إدارة النتائج والأثر والمبادئ التوجيهية للرصد والتقييم. وسوف يقيِّم أثر تدخلات البرنامج على حياة الأسر الفقيرة المستهدفة والنساء المستهدفات من خلال ثلاث دفعات استراتيجية محددة، هي: (i) تعزيز قدرات الفقراء ومنظماتهم؛ (ii) تحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد المنتجة والتكنولوجيا؛ (iii) تحسين إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق. وسيستند النظام إلى رصد المدخلات والمحرجات والنتائج والأثر. وسيكون المصدر الرئيسي للمعلومات هو خطط العمل والميزانيات السنوية، وخطط المقاطعات والكميونات، والتقارير المرحلية المادية والمالية ربع السنوية والسنوية، التي توحدها وتجمعها وحدة إدارة البرنامج الإقليمية.

29 - **التنسيق والإشراف.** من شأن رزمة متكاملة من دعم السياسات العامة والتنفيذ، والمساعدة التقنية، والحضور الميداني، أن تسهِّلَ تنفيذ الأنشطة المقترحة. وعلى الصعيد التشغيلي، سيُعزَّزُ دور الإشراف من خلال الترتيبات الراهنة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدعم أكثر كثافة للتنفيذ والسياسة العامة، سينفَّذُ من خلال مكتب الارتباط الميداني للصندوق، ويدعمه مدير البرنامج القُطري. وإن إقامة سلسلة عريضة من الشراكات والحضور الميداني للصندوق، إزاء خلفية الحكومة والشراكات بين الجهات المانحة أمور ضرورية جداً لتنفيذ هذه الأنشطة.

زاي – المبررات الاقتصادية

30 - سيغطي البرنامج 841 قرية و93 كميونة، تقطنها 000 69 أسرة تشكل الأقليات الإثنية ما يتراوح بين 35 و40% منها. ولطبيعة البرنامج اللامركزية والمدفوعة بالطلب، ستتوقف الخيارات النهائية للاستثمار على تقدير الاحتياجات التشاركية وأولويات المزارعين. وستتمثل الفوائد الاقتصادية الملموسة الرئيسية في الزيادة التراكمية في قيمة المحاصيل والمواشي ومنتجات الحراج الناتجة عن التكنولوجيات ونظم الإدارة المحسنة المرتبطة بتحسين توفير الائتمان. ومن المتوقع حصول تحسن كبير في الأمن الغذائي للأسر، مما نقل أُسراً من وضع العجز الغذائي إلى وضع الفائض الغذائي. ومن المتوقع أن تساهم زيادة إنتاج المواشي والزراعة مساهمة ذات معنىً في تحسين الوضع التغذوي. وسوف تقدم فرص العمل بأجر، المرتبطة بتطوير البنى الأساسية القروية، دفعة قوية لاقتصادات القرى إلى الأعلى بواقع متوسطه 116 دولاراً أمريكيا لكل أسرة من جميع الأسر[6] وهذا يعادل دخل أربعة أو خمسة أشهر للأسرة العادية.

[6] على افتراض أن عنصر العمل في كل نفقات البنى الأساسية يبلغ 60% في المتوسط.

31 - ثمة هدف هام يتمثل في تحسين مستويات معيشة المجتمعات الفقيرة الموجودة في المرتفعات للمحافظة على بقاء مستوطنات ينبغي، لولا ذلك، إيجاد أماكن أخرى لها، وربما تكون التكلفة الاقتصادية لإيجاد أماكن جديدة لها أعلى من تكلفة التحسين. ومن بين الفوائد البيئية ما يلي: الاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية؛ والمحافظة على القدرة الإنتاجية للموارد في الأجل الطويل؛ وحماية التنوُّع البيولوجي؛ وتخفيض التكاليف اللاحقة المرتبطة بانجراف التربة وتسارع جريان المياه الزائدة على السطح.

32 - من بين الفوائد التي تعود على النساء على وجه التحديد ما يلي: (i) تعزيز دورهن في تخطيط الأنشطة وتنفيذها، ورصدها، مما يزيد النفوذ على تخصيص الموارد؛ (ii) زيادة دورهن في إدارة اقتصاد الأسرة من خلال تحسين إمكانيات الوصول إلى الائتمان والمشاركة في أنشطة التدريب المتصلة بالإنتاج؛ (iii) زيادة إمكانيات التوظُّف الناتجة عن الفرص المتاحة؛ (iv) فوائد مباشرة ممولة من مصرف تنمية البنى الأساسية القروية.

33 - **الاستدامة واستراتيجية الخروج.** يتجنب البرنامج الاستثمارات التي تتطلب أموالاً حكومية كبيرة أو دعماً كبيراً من شخصيات رسمية لاستمرارها. ويركز، بدلاً من ذلك، على فئات من الاستثمارات العامة تؤول مسؤولية ملكيتها وصيانتها إلى المجتمعات المحلية، وأنشطة يمكن بقاؤها مالياً ولذلك تكون مستدامةً من وجهة نظر المنتجين. ويسعى العنصر الأول – عنصر **بناء القدرات للتنمية اللامركزية** – إلى تسهيل سلسلة عريضة من عمليات التغيير يدعمها نظام رصد وتقييم مركَّز. ومن المتوقع أن يديم هذا المجهود المنسق ويسرع في عمليات اللامركزية والحد من الفقر الموجه إلى فئات معينة. ومن أجل التدريب والدعم التقني، اختار البرنامج طرائق للنشر كالمدارس الميدانية للمزارعين ومشروعات البيان العملي. وهذه الأنشطة تبني القدرات على التعلُّم الذاتي لدى المستفيدين، لتقليل النفقات المتكررة للدوائر الفنية، والدعم والإسناد التقني. وفيما يتعلق بتسهيل سلاسل الأسواق وتوريد المدخلات من خلال التعلُّم من الخبرة، سيقدم البرنامج المهارات والمعرفة لتمكين المجموعة المستهدفة من توسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية توسيعاً مستداماً. وفيما يتعلق بخدمات التمويل الريفي، بعد الدعم بمنحة مناظرة أولية للمدخرات، بغية المساعدة على توليد أصول اقتصادية، فإن قدراً كبيراً من التدريب وبناء القدرات يضمن أن يكون الوصول إلى التمويل مستداماً. وستقوم المجموعة المستهدفة نفسها بتنفيذ البنى الأساسية القروية وصيانتها، ويبيِّن هيكل التكاليف المتكررة أنهم هم أنفسهم يتحملون تكاليف الصيانة كاملة.

حاء – المخاطر

34 - توجد خطورة عامة من أن المراسيم والقرارات واللوائح والإجراءات اللازمة للتنفيذ الفعال للنُّهُج اللامركزية ربما لن تُنفَّذ بصورة شاملة. ومن بين المخاطر المحددة ما يلي: (i) استملاك الأموال بصورة غير مشروعة؛ (ii) عدم الوصول بالمساعدة إلى الكميونات والقرى المعزولة مادياً أو مالياً أو ثقافياً؛ (iii) عدم قدرة النساء على الوصول بإنصاف إلى موارد البرنامج وفرص التنمية. وتعالَج هذه المخاطر بإنشاء ميزانيات تنمية محلية بمبادئ توجيهية تشغيلية واضحة، وإجراءات تشغيل شفافة، رهناً بتدقيق الحسابات سنوياً والإشراف عليها. وتُؤخَذُ العزلة والبُعد في الاعتبار لدى اختيار القرى التي لها حقوق في ميزانيات تنمية محلية. وسوف ينفذ البرنامج تدريباً ودعماً شاملَين لضمان التوجُّه المجتمعي الملائم على جميع المستويات.

طاء – الأثر البيئي

35 - لما كانت الأنشطة ستنفَّذ في المناطق العازلة حول حديقة فونغ نا-كي بانغ الوطنية (التي صنفتها اليونسكو بأنها موقع تراث عالمي) صنَّفت مذكرة تحديد الأثر البيئي ونطاقه البرنامجَ اللامركزي للحد من الفقر في الفئة "ألف". وعند التقييم، استنتج تقدير البيئة أن خطورة الآثار البيئية السلبية المرتبطة بصغر حجم النشاط وتشتت الأنشطة قليلة جداً أو غير ذات شأن. وصُمِّمَ عدد من تدابير التخفيف وبناء القدرات وعُمِّمَ في أنشطة البرنامج.

ياء – السمات الابتكارية

36 - يتَّبع البرنامج اللامركزي للحد من الفقر استراتيجية عملية لمواصلة السجل الذي حققه الصندوق في تطبيق اللامركزية على الوظائف الإدارية والسلطة المالية بتخفيضها من مستوى المقاطعة إلى مستوى الكميونة والقرية، والابتعاد عن نُهُج الإرشاد المدفوعة بالعرض إلى تقديم خدمات مستندة إلى السوق. وبتمويلٍ يدعمه الصندوق بمنح، سيتعزز – بحوار سياسات يتم بعملية تقودها المحافظة – تبنّي القدرات المحلية لإسقاط أولويات وتعزيز توافُق بين أصحاب المصالح لمعالجة أمر الحد من الفقر. ويتوقع من مكتب الارتباط الميداني، الذي يدعمه الصندوق، أن يقوم بدور هام لنقل الدروس المستفادة من خلال صلات بندوات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيتحقق هذا بآليات مثل التنمية الزراعية والريفية المستدامة – ومشروع السياسة الجبلية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وعقدت اتفاقية مبادلة ديون بين حكومتي فييت نام والنرويج، ستقدم دعماً مالياً إضافياً، مقداره 5.26 مليون دولار أمريكي للبرنامج (يكون متاحاً بالعملة المحلية). وربما تكون الأنشطة المزمع القيام بها، كما تم تعريفها في التقدير البيئي، والتي تتصل بتخطيط استعمال الأرض والإدارة المستدامة للأرض في كميونات تقع في منطقة عازلة بيئياً ربما تصبح مؤهلة الحصول على دعم تراكمي من مرفق البيئة العالمي.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

37 - تشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية فييت نام الاشتراكية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

38 - وجمهورية فييت نام الاشتراكية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

39 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

40 – أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة عشر مليون ومائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 100 16 وحدة حقوق سحب خاصة)، وأن تتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعمائة وثلاثين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 430 وحدة حقوق سحب خاصة)، وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

41 - ستقوم وحدة إدارة البرنامج في محافظة ها غيانغ بفتح حساب جار وتشغيله والإبقاء عليه في خزينة الدولة في المحافظة، أو أي مصرف آخر تقترحه حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية (الحكومة) ويوافق عليه الصندوق. وسيكون لهذا الحساب حسابين فرعيين بالدونغ الفييتنامي لعمليات البرنامج في ها غيانغ بما في ذلك استلام حصيلة القرض والمنحة من الحساب الخاص لها غيانغ والحساب المصرفي الخاص بمنحة ها غيانغ على التوالي، وتقديم الدفعات لعمليات البرنامج في ها غيانغ بما يتماشى مع خطط العمل والميزانيات السنوية.

42 - ستقوم وحدة إدارة البرنامج في محافظة كوانغ بنه بفتح حساب جار وتشغيله والإبقاء عليه في خزينة الدولة في المحافظة، أو أي مصرف آخر تقترحه الحكومة ويوافق عليه الصندوق بالدونغ الفييتنامي لعمليات البرنامج في كوانغ بنه؛ بما في ذلك استلام حصيلة القرض والمنحة من الحساب الخاص لكوانغ بنه والحساب المصرفي الخاص بمنحة كوانغ بنه على التوالي، وتقديم الدفعات لعمليات البرنامج في كوانغ بنه بما يتماشى مع خطط العمل والميزانيات السنوية.

43 - وبالإضافة لحصيلة قرض ومنحة الصندوق، ستضمن الحكومة توفير الأموال النظيرة من الوكالتين الرائدتين للبرنامج خلال فترة تنفيذه لأغراض القيام بعملياته. وستقوم كل وكالة رائدة بتوفير مخصصات في ميزانية كل محافظة من محافظتي البرنامج لكل سنة مالية معادلة للأموال النظيرة المنصوص عليها في خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة المعنية، كما ستقوم بتوفير هذه المخصصات بصورة فصلية في حسابي البرنامج على التوالي كدفعة مقدمة.

44 - **ممارسات مكافحة الآفات.** كجزء من الممارسات البيئية السليمة كما تتطلبها المادة 7.15 من *الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية*، تحافظ جهات البرنامج في ظل البرنامج على الممارسات الملائمة لمعالجة الآفات. ولتحقيق هذه الغاية، تكفل الحكومة ألا تشتمل المبيدات الموردة في ظل البرنامج أي مبيدات محظورة بموجب مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر، أو تلك المدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996 – 1997 الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

45 - **الرصد**

(أ) ستكون شعبة الرصد والتقييم في كل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج في المحافظتين مسؤولة عن إحداث نظام ملائم للرصد والتقييم والإبقاء عليه وتشغيله. وسيندرج في نظام الرصد والتقييم هذا إطار الصندوق

الملحق

لنظام رصد النتائج والأثر على أن يكون هدفه الرئيسي تقييم أثر تدخلات البرنامج على حياة أسر المجموعة المستهدفة الفقيرة والنساء الفقيرات فيما يتعلق بالاتجاهات الاستراتيجية الثلاثة التالية: (i) تعزيز قدرات الفقراء ومنظماتهم؛ (ii) تحسين الحصول على الموارد الإنتاجية والتكنولوجيا؛ (iii) تحسين الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق. وستكون تقييمات الأثر التشاركية الأدوات الأساسية المستخدمة لتقييم أثر البرنامج، وبالتالي فستتم في شهر أغسطس/آب من كل عام خلال فترة تنفيذ البرنامج بحيث يتم استخدام المعلومات المستقاة منها في إعداد خطة العمل والميزانية السنوية للسنة التالية. ولهذا الغرض، ستقوم شعبة الرصد والتقييم في كل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج في المحافظتين بتطوير صيغ معيارية للقيام بتقديرات الأثر التشاركية.

(ب) سيتم وضع المؤشرات الدقيقة للرصد التي ستستخدم في رصد وتقييم البرنامج في غضون ثلاثة أشهر من نفاذ مفعول الاتفاقية وبدون الإخلال بما ورد في (أ)، أعلاه.

(ج) وعلاوة على المواضيع المنصوص عليها في (أ) أعلاه، ستقوم استعراضات منتصف الفترة باستعراض وتحديد الكميونات الثلاث الأحسن أداء بموجب مخططات ميزانية تنمية البنى الأساسية في القرى، حيث من الممكن أن تغدو هذه الكميونات مؤهلة للحصول على تمويل إضافي من ميزانية تنمية البنى الأساسية في القرى من السنة 4 إلى السنة 6 من عمر البرنامج.

46 - **التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين.** سيتم استهداف النساء تحديدا في فوائد البرنامج لكونهن جزءاً من مجموعته المستهدفة. وستضمن الإجراءات الخاصة بهذا الصدد ما يلي:

(i) ستكون نسبة النساء في عضوية مجالس التسيير الذاتي القروية/مجموعات الإدارة القروية بحدود 50%.

(ii) ستشكل النساء ما لا يقل عن 30% من المشتركين في جميع برامج التدريب في البرنامج، سيأتي 30% منهن من الأسر الفقيرة والفقيرة جدا.

(iii) على مستوى القرية، سيتم تخصيص 30% من ميزانية التنمية المحلية لإجراءات بناء قدرات النساء وتقليص عبء عملهن وتحسين نوعية حياتهن.

(iv) والى الحد المجدي اقتصاديا، سيتم ملء الشواغر الخاصة بميسر الشؤون المجتمعية، وميسر الشؤون المجتمعية على مستوى المحافظة، وميسر الشؤون المجتمعية على مستوى المقاطعة بالمرشحات لهذه الوظائف من النساء.

(هـ) سيتم تدريب موظفي البرنامج على قضايا التمايز بين الجنسين.

(و) ستشمل اختصاصات موظفي البرنامج التطرق لقضايا تنمية المرأة وتمكينها كقضايا شاملة لجميع أنشطة البرنامج.

الملحق

47 - **مراجعو الحسابات المستقلون.** ستقوم كل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج في المحافظتين باختيار مراجعي حسابات مستقلين لمراجعة حسابات وقوائم البرنامج في محافظتيهما وذلك على أساس العطاءات التنافسية المفتوحة. وسيخضع هذا الاختيار للمراجعة والمصادقة المسبقة من قبل كل من الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

48 - **الموظفون.** ستضمن الحكومة تعيين موظفي البرنامج على جميع المستويات والإبقاء عليهم في مناصبهم على أساس عقود توظيف مرضية.

49 - **المركبات.** سيتم استخدام المركبات المستوردة بموجب البرنامج لأغراض أنشطة البرنامج حصراً.

50 - إضافة للحالات المنصوص عليها في المادة 12.01 من *الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية*، يحق للصندوق:

(أ) تعليق حق الحكومة في طلب السحوبات من حساب القرض و/أو حساب المنحة جزئيا أو كليا في الحالات التالية: (i) إذا تم تعليق حق الحكومة في الحصول على التمويل بموجب شروط اتفاقية مبادلة الديون، أو إلغاؤه أو إيقافه جزئيا أو كليا، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا الإجراء أو السبب في اتخاذ هذا الإجراء من قبل الحكومة ضار أو قد يلحق الضرر بتحقيق هدف أو غايات البرنامج، أو في حال وقوع ما قد ينجم عنه بالإشعار أو بمرور الوقت أي مما ذكر سابقا؛ (ii) إذا ما قدم الصندوق للحكومة إشعاراً بأن هنالك مزاعم قابلة للتصديق بحدوث ممارسات فاسدة أو مسيئة مما له علاقة بالبرنامج وأن الصندوق قد أخذ علما بهذه الممارسات وفشلت الحكومة في تحري الموضوع بشكل كامل وسريع بالصورة التي يرتضيها الصندوق، أو أنه وبعد ذلك وبناء على نتائج التحريات المذكورة سابقا أو غيرها من المعلومات المتوفرة للصندوق، وبالتشاور مع الحكومة، قرر الصندوق أن مثل هذه الممارسات قد وقعت بالفعل وأن الحكومة قد فشلت في اتخاذ إجراءات ملائمة في الوقت المناسب لمعالجة الموضوع على النحو الذي يرتضيه الصندوق؛ أو

(ب) تعليق حق الحكومة جزئيا أو كليا في طلب سحوبات من حساب القرض و/أو حساب المنحة جزئياً أو كلياً إذا لم يتم استكمال تقرير مراجعة الحسابات الخاص بالبرنامج في محافظة ها غيانغ و/أو تقرير مراجعة الحسابات الخاص بالبرنامج في محافظة كوانغ بنه بالصورة التي يرتضيها الصندوق في غضون 12 شهراً من انتهاء السنة المالية.

51 - فيما يلي الشروط المحددة للصرف من أموال القرض و/أو المنحة:

(أ) لن تتاح المبالغ المخصصة للصندوق الاحتياطي للتنمية للصرف بموجب البرنامج إلا بعد أن يكون استعراض منتصف المدة قد استكمل بصورة مرضية، وبناء على طلب (طلبات) مستلمة من الحكومة ومقبولة لدى الصندوق لإعادة تخصيص الأموال إلى فئات أخرى من النفقات.

الملحق

(ب) لن تتم سحوبات فيما يتعلق بالنفقات الواردة تحت الائتمان الإضافي إلا بعد أن يكون دليل الخدمات المالية الريفية الذي يفصل المعايير والأنماط الخاصة بالمنح والائتمانات العينية الموازية المتاحة بموجب البرنامج، قد أعد من قبل الحكومة وحظي بموافقة الصندوق.

52 - فيما يلي الشروط المسبقة المحددة لنفاذ مفعول اتفاقية التمويل:

(أ) أن تكون وحدة إدارة البرنامج في محافظتي البرنامج قد انشئتا وزودتا بالموظفين وبالاختصاصات حسب الأصول؛

(ب) أن يكون مديرا وحدة إدارة البرنامج في محافظتي البرنامج قد عينا/تم ندبهما حسب الأصول من قبل الوكالة الرائدة للبرنامج في المحافظة المعنية؛

(ج) أن يكون ميسر الشؤون المجتمعية في المحافظة في كل وحدة من وحدتي إدارة البرنامج في المحافظتين قد عين حسب الأصول من قبل الوكالة الرائدة للبرنامج في المحافظة المعنية؛

(د) أن تكون الاختصاصات الخاصة لتعيين ميسر الشؤون المجتمعية على مستوى المحافظة، وميسر الشؤون المجتمعية على مستوى المقاطعة قد أعدت من قبل الوكالتين الرائدتين للبرنامج في المحافظتين وقدمت للصندوق للاستعراض والموافقة؛

(ه) أن تكون المخصصات الأولية من الأموال النظيرة في الميزانية قد أتيحت للبرنامج؛

(و) أن تكون الوكالتان الرائدتان للبرنامج قد أصدرتا القرار اللازم لضمان اللامركزية الضرورية والملائمة لهيكلهما بغرض تنفيذ البرنامج بما يتماشى مع اتفاقية التمويل؛

(ز) أن تكون اتفاقية التمويل قد وقعت حسب الأصول وأن يكون الأداء والتوقيع المتصلين بها من قبل الحكومة قد فوض بهما وصودق عليهما من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛

(ح) أن يكون الصندوق قد استلم رأيا قانونيا مؤيدا صادر عن المستشار القانوني للحكومة المفوض بإصدار مثل هذا الرأي بالصورة التي يرتضيها الصندوق شكلا وموضوعا.